من تجارب المجامع اللغوية والمؤسسات في خدمة اللغة العربية
تجربة اللجنة العليا للتمكين للغة العربية في سورية أنموذجًا

أ. د. محمود السيد(*)

نحاول في هذا البحث الموجز أن نتعرف تجربة اللجنة العليا للتمكين للغة العربية في الجمهورية العربية السورية في وَضْع خطة عمل وطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، وأن نقف على بعض الإنجازات التي حققتها في مجالات قطاعات المجتمع وعلى الصعيد القومي.

أولاً – مسوّغات وضع خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية:

التمكين لغةً: هو مصدر من الفعل (مكَّن). وفي المعجم: مكُن الشيء يمكُن مكانة: أي قوي ورسَخَ. ومكُنَ فلانٌ عند الناس: أي عظُم قدرُه عندهم، وصار ذا منزلة رفيعة. ومكَّن له في الشيء: أي جعل له عليه سلطاناً وقدرة وثبَّته ووطَّده. وقد وردت هذه الكلمة ومشتقاتها في القرآن الكريم اثنتي عشرة مرة، قال تعالى: ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٨٤]، ﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّاكُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ١٠]، ﴿مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٢١]... إلخ. فتمكين اللغة العربية يعني: تثبيتها قوية راسخة وقادرة وذات مكانة رفيعة وعالية.

(*) عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، ورئيس لجنة التمكين.

وقد كانت اللغة العربية مهمَّشة ومستبعدة أيام الحكم العثماني لبلاد الشام في مطلع القرن الماضي على يد جماعة الاتحاد والترقي وانتهاجها سياسة التتريك. وما إن تحررت بلاد الشام من الحكم التركي، حتى عادت للغة العربية مكانتها، وأسس في دمشق المجمع العلمي العربي عام ١٩١٩م، وفي العام نفسه غدا المعهد الطبي العربي وإلى جانبه كلية الحقوق نواةً للجامعة السورية التي اعتمد التدريس فيها اللغة العربية الفصيحة.

وأخفق الانتداب الفرنسي على سورية في فرض لغته الفرنسية، وظلت اللغة العربية هي المعتمدة، وبعد نيل الاستقلال وجلاء الاستعمار، نص الدستور السوري على أن اللغة الرسمية في الدولة هي العربية، وصدر قانون لحماية اللغة العربية عام ١٩٥٢م.

وكان ثمة تعاون بين الجامعيين والمجمعيين لسدّ حاجات الكليات العلمية، وتسلَّح رجالات التعريب الأوائل بالإيمان، وقوة الانتماء، وقوة الإرادة، فألَّفوا وترجموا أمهات الكتب في العلوم الإنسانية والعلوم البحتة والتطبيقية. ومما ساعد على التأليف إلى جانب الكتب المرجعية وجود معاجم متخصصة.

وأصدرت سورية حزمة من القوانين والتشريعات والقرارات لحماية اللغة العربية منها:

- المرسوم التشريعي ذو الرقم / ١٣٩/ بتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٥٢م المتضمن تعزيز استعمال اللغة العربية في البيئة، وذلك بمنع إطلاق الأسماء الأعجمية على المحالّ العامة والخاصة.

- بلاغ من رئاسة مجلس الوزراء رقم ٩٥/ ب لعام ١٩٧٠م ينص على الحدِّ من طغيان الأسماء الأجنبية على المحالّ العامة والخاصة.

- تعميم من رئاسة مجلس الوزراء إلى الجهات المعنية عام ١٩٨٠م حول تعريب أسماء المحلات القائمة في البلاد.

- قرار وزير السياحة لعام ١٩٨٠م يتضمن اختيار الأسماء العربية فقط للمنشآت السياحية على اختلاف درجاتها وفئاتها، ويحظر عليها استخدام أسماء أجنبية.

- المرسوم الجمهوري ذو الرقم / ٧٥٩/ لعام ١٩٨٣م حول تدريس اللغة العربية في جميع سنوات الدراسة لغير المتخصصين.

- توصية اللجنة الثقافية لعام ١٩٨٤م باختيار المعيدين وأعضاء الهيئة التدريسية من الذين يحسنون اللغة العربية في التدريس، واعتماد شرط إتقان اللغة العربية في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية في مؤلفاتهم وبحوثهم وتدريسهم.

- تعزيز تعلم اللغات الأجنبية إلى جانب العربية.

بيدَ أن هذه الإجراءات كافة لم تؤدِّ إلى تحقيق الأهداف المرجوة، إذ ما يزال الوضع اللغوي يعاني القصور في مختلف مواقعه، إنْ في العملية التعليمية التعلمية في مدارس التعليم العام ما قبل الجامعي، وإن في التدريس الجامعي، وإن في البيئة الخارجية إعلاماً وإعلانات ومحافل ومنتديات وحوارات وتراسلاً... إلخ.

لهذه الأسباب مجتمعة صدر القرار الجمهوري ذو الرقم / ٤/ بتاريخ ٢٦/ ١/ ٢٠٠٧م بتشكيل لجنة للتمكين للغة العربية، والمحافظة عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها.

وحدَّد القرار الجمهوري مهمة اللجنة بإنجاز خطة عمل وطنية تستهدف التمكين للغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها، ومتابعة خطوات التنفيذ بالتعاون مع الجهات المعنية، على أن ترفع اللجنة المشكَّلة

تقاريرها إلى السيّدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية الدكتورة نجاح العطار شهريًّا، وتتلقى توجيهاتها وملاحظاتها بهذا الخصوص.

ثانياً - أقسام الخطة:

اشتملت الخطة على أربعة أقسام، تناول أولها المسوّغات التي دعت إلى وضع الخطة، وعرض القسم الثاني منها إلى الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ووقف القسم الثالث على سبل المواجهة، وركّز القسم الرابع على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة.

١ - مسوّغات الوضع:

ترجع هذه المسوّغات إلى أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع، وأهمية لغتنا العربية في الحفاظ على هويتنا وذاتيتنا الثقافية ووجودنا الحضاري، فضلاً عن أنها لغة العقيدة والدين، وبيان ما تتعرض له من تحديات تستهدف استبعادها وتهميشها، وإبعادها عن استئناف دورها الحضاري. ومن المسوّغات أيضاً عدم كفاية الإجراءات التي اتخذتها سورية في مجال النهوض باللغة العربية.

٢ - الواقع اللغوي:

عرضت الخطة لهذا الواقع فأبانت إعراض سواد الناس عن استعمال العربية السليمة في العملية التعليمية التعلمية وفي خارجها، والجنوح إلى استخدام العامية والألفاظ الأجنبية في مختلف مجالات الحياة، وعرضت الخطة أيضاً كثرة الأغلاط اللغوية التي يرتكبها المعلمون والمتعلمون في داخل المدارس والمعاهد والجامعات، والتي يرتكبها الخريجون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية قراءة ومحادثة وكتابة، وأشارت الخطة إلى القصور في عملية التعبير اللغوي وتمثل المقروء وإدراك

ما وراء السطور والغايات البعيدة، والعزوف عن القراءة الحرة، والفقر في الرصيد اللغوي والحفظي من الشواهد الشعرية والنثرية، وعدم تمكن بعض المتخرجين من البحث في المعاجم، والقصور في إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة.

وعرضت الخطة بعض العوامل التي رأى الباحثون أنها مؤثرة في هذا الوضع اللغوي ومؤدية إلى تدنيه في العملية التعليمية التعلمية أو في خارجها.

٣- من سبل المواجهة:

لما كانت اللغة العربية الفصيحة هي لغتنا الأم كان على الأبناء جميعاً أن يكونوا بارين بأمهم، وعاملين على الوفاء لها التزاماً وسلوكاً وأداءً. ومن هنا كانت المسؤولية ملقاة على كاهل الجميع، وتتطلب العمل على جبهات متعددة. ومن سبل المواجهة التي أشارت إليها الخطة:

١- تعزيز الانتماء والحفاظ على الهوية، وهذا لا يعني الجمود، بل الانفتاح على الثقافات الأخرى وإتقان اللغات الأجنبية في منأى عن الدونية والانهيار والاستلاب، إلى جانب إتقان اللغة الأم والاعتزاز بها والحرص على سلامتها وانتشارها رمزاً للهوية والذاتية الثقافية للأمة.

٢- الحرص على السلامة اللغوية في الكتب والمراسلات بين الوزارات والمؤسسات ودور النشر وسائر الجهات المعنية، وتخصيص مدقق لغوي في كل منها.

٣- ضرورة إتقان الناشئة جميعاً أساسيات لغتهم، والنص على أن النجاح في اختبارات اللغة شرط في التعيين في وظائف الدولة، وفي الالتحاق بالجامعات، وفي الترقية في الوظائف.

٤- تطبيق التشريعات والقرارات الملزمة لحماية اللغة العربية من خطر استعمال اللهجات العامية واللغات الأجنبية.

٥- توزيع الأدوار على الجهات المعنية لتقوم كل منها بدورها في خدمة اللغة العربية. ومن هذه الجهات:

وزارة التربية:

وتعمل على تنفيذ ما يأتي:

- إجراء دورات تدريبية لمربِّيات رياض الأطفال وللمعلمين على استخدام العربية السهلة والسليمة.
- التزام جميع المعلمين في مراحل التعليم كافة باستخدام العربية، وألا يخضعوا للترقية في وظائفهم إلا إذا أثبتوا إتقانهم أساسيات لغتهم.
- تنويع طرائق التدريس والمرونة في استخدامها وفق الأجواء التي يتفاعلون معها.
- تشجيع المتعلمين كافة على استخدام العربية السليمة في مناشطهم اللغوية، والتشدد في عدم قبول أي إجابة بالعامية.
- تخصيص جوائز للناشئة المتميزين.
- التركيز على النحو الوظيفي وعلى التعبير الوظيفي في المناهج.
- إعادة النظر في المناهج لتجمع بين الأصالة والمعاصرة، على أن تكون لغتها لغة الحياة النابضة.
- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأشعار والخطب البليغة في مراحل التعليم كافة.
- ضبط جميع الكتب المؤلَّفة بالشكل في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وضبط ما يُخشى منه اللبس في المراحل التالية.

- إنتاج كتب إلكترونية مبسطة بالعربية.
- تصميم دروس العربية بالحاسوب وعلى الشابكة (الإنترنت).
- تطوير أساليب الامتحانات في جميع المراحل التعليمية، وعدم الاقتصار في التقويم على الامتحانات الكتابية، وضرورة وضع أدوات موضوعية لتقويم الأداء اللغوي والكفاية اللغوية.
- إجراء بحوث علمية لمعالجة المشكلات اللغوية التربوية.
- العناية بالمكتبات المدرسية.
- إغناء البيئة التعليمية التعلمية بمصادر التعلم المختلفة.
- تفعيل المناشط اللغوية اللاصفِّية.
- تفعيل المسرح المدرسي والإكثار من عرض المسرحيات الناطقة بالعربية الفصيحة.
- زيادة الاهتمام بذوي الحاجات الخاصة.
- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة، والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.
- وضع مناهج خاصة لتعليم المغتربين وأبنائهم وغير الناطقين بالعربية بغية إكسابهم مهاراتها.
- التركيز على العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزية.
- التنسيق مع وزارة الإعلام لإنتاج برامج تلفزية شائقة وممتعة إنْ لأبنائها المقيمين والمغتربين، وإنْ لغير الناطقين بها.

وزارة التعليم العالي:

وتُعنى بتنفيذ ما يلي:

- اختيار الطلبة الراغبين في الانتساب إلى الكليات الجامعية كافة على أساس إتقان أساسيات لغتهم.

- التزام جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدامَ العربية الفصيحة في التدريس الجامعي.
- إعادة النظر في مناهج تدريس اللغة العربية في كلية الآداب لتكون وظيفية.
- إعادة النظر في مناهج تعليم اللغة العربية لغير المختصين في ضوء اختصاص الطالب في كليته استثارة للدافعية، وتأميناً للمنحى الوظيفي.
- إعادة النظر في برامج إعداد معلمي اللغة اختياراً و تأهيلاً وتدريباً.
- تعميم تدريس اللغة العربية متطلّباً جامعيًّا في كل الكليات الجامعية وفي الجامعات الرسمية والخاصة.
- وضع خريطة بحثية بالتنسيق مع وزارة التربية لمشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها بغية معالجة هذه المشكلات بالأساليب العلمية.
- الأخذ بالحسبان أن يكون من بين شروط ترقية أعضاء الهيئة التدريسية إتقانهم أساسيات اللغة.
- اعتماد المصطلحات التي أقرها مجمع اللغة العربية بدمشق في التدريس والترجمة.
- تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب على البحث والتلخيص والعرض والمناقشة باللغة العربية السليمة.
- التركيز على اللسانيات التطبيقية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية، وتوظيفها في خدمة اللغة العربية الفصيحة.
- إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب التقويم، وعدم الاقتصار على الامتحانات الكتابية.

- الإكثار من ضروب النشاط اللغوي بالفصيحة في المناشط اللغوية اللاصفِّية.
- تخصيص جوائز للمتفوقين في أدائهم اللغوي.
- تفعيل الترجمة الآلية.

وزارة الإعلام:

وتعمل على ما يلي:

- بث برامج تلفزية تُعنى باللغة العربية من حيث سماتُها وخصائصها وجمالها، وتقديم نماذج من تلك السمات على غرار برنامج «لغتنا الجميلة».
- بث برامج تُعنى بتصويب الأغلاط الشائعة في لغة الحياة بطرائق شائقة.
- بث برامج تُعنى بتسليط الأضواء على الكتب المهمة وإدارة حوارات نقدية حولها.
- تطبيق القوانين والأنظمة الرامية إلى استخدام العربية في الإعلانات واللافتات... إلخ.
- رفض الأعمال الدرامية المصوغة باللهجات المحلية، وعدم الموافقة على إنتاج هذه الأعمال بالعامية في القطاعين العام والخاص.
- رفض الإعلانات بالعامية والكلمات الأجنبية فقط، والسماح بأن تكون الإعلانات بالعربية الفصيحة، وعلى أن تكون الكلمات الأجنبية ترجمة لها وتحت العربية وبخط أصغر من العربية.
- بث برامج تُعنى بتسليط الأضواء على أعلام في تراثنا القديم والمعاصر خدموا اللغة العربية ووقفوا نتاجهم على ذيوعها وانتشارها.
- إنشاء لجنة لغوية مختصة باللغات الأجنبية لدراسة المصطلحات

الأجنبية في المجال الإعلامي، ووضع مُقابِلات لها بالعربية بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية، وتعميمها بعد اعتمادها.

- تفعيل التدقيق اللغوي ومراقبة الترجمات وتصحيح الأغلاط والأساليب الموجودة فيها.
- عقد دورات تدريبية مستمرة للعاملين في الإعلام بغية تحسين أدائهم اللغوي.
- بث برامج تُعنى بتوعية الأسرة (الأمهات والآباء) للتعامل مع الأطفال في المجال اللغوي.
- إنجاز برامج لتعليم اللغة العربية لأبنائها وللمغتربين وللأجانب الراغبين في تعلم اللغة العربية، بالتنسيق مع المعاهد المتخصصة في هذا المجال.
- تخصيص زوايا للأطفال في الإعلام المقروء تُضبط بالشكل.
- الإكثار من بث البرامج النوعية الخاصة بالأطفال والمصوغة بالعربية المبسطة على غرار برنامج «افتح يا سمسم»، وتقديم حوارات الأفلام ومسلسلات الرسوم المتحركة بالعربية الفصيحة «المدبلجة» وبأساليب جاذبة.
- تخصيص جوائز للناشطين المتميزين لغويًّا في المجال الإعلامي ومكافأتهم ماديًّا ومعنويًّا بأشكال وأساليب مناسبة.
- إجراء مسابقات متَّصلة باللغة العربية موضوعاً أو أداءً وتخصيص جوائز للفائزين فيها من الأطفال والشباب.
- تشكيل لجنة لدراسة المسلسلات التاريخية؛ لتنقيتها من الأخطاء اللغوية والتاريخية.

- الاشتراط على وسائل الإعلام الخاصة المرخصة في سورية صحافة وإذاعة وتلفزة أن تلتزم بالعربية الفصيحة في مختلف برامجها وموادها الإعلامية والإعلانية.
- عقد ندوات جماهيرية للتوعية باللغة الأم وتبيان الأدوار التي تؤديها في حياة الفرد والمجتمع، على أن تبث في التلفزة تعميماً للفائدة.
- الإكثار من الأغاني المؤداة بالفصيحة في الأقنية العامة والخاصة.
- بث برامج تعنى بالحكايات الشعبية على أن تُخرج بالفصيحة.
- تنظيم مسابقات دورية للإنتاج الإعلامي باللغة العربية الفصيحة على المستوى العربي.

وزارة الثقافة:

وتضطلع بدورها في مجال الارتقاء باللغة العربية على النحو التالي:

- طباعة الكتب الخاصة بالأطفال، والعناية بإخراجها بصورة شائقة، وتوزيعها بأسعار رمزية.
- إجراء مسابقات للأطفال في مختلف الفنون الأدبية (القصة – المقالة – الشعر – المسرح... إلخ)، وتخصيص جوائز للفائزين.
- طباعة الأعمال الفائزة ونشرها وتوزيعها.
- تقديم العروض المسرحية المصوغة بالعربية الفصيحة، ورفض العروض المنجزة بالعامية، واستبعادها من القطاعين العام والخاص.
- تعزيز التزام العربية السهلة في مناهج تعليم الكبار ومحو الأمية.
- تفعيل طباعة الكتب التراثية، على أن تُختار بدقة، وأن تضبط بالشكل.
- الاهتمام بتوفير الصور الناطقة في مرحلة رياض الأطفال تصميماً وإخراجاً وطباعة، على أن هذه المرحلة تعنى بتنمية الاستعداد للقراءة في المرحلة التالية.

- رفد المراكز الثقافية بالكتب المتنوعة في مختلف ميادين المعرفة.
- العمل على تنويع المجلات التي تصدرها وزارة الثقافة بحيث تغطي مجالات القصة القصيرة والشعر، إضافة إلى المجلات النوعية التي تصدرها الوزارة في مجال المسرح والفنون التشكيلية والسينمائية... إلخ.
- تخصيص صالات في المراكز الثقافية تزود بعدد من الحواسيب متصلة بالشابكة (الإنترنت) مع مكتبة إلكترونية.
- إقامة المعارض الشهرية في المراكز الثقافية لبيع الكتب بأسعار رمزية تعميماً للفائدة وتحقيقاً لإيصال الكتاب إلى يد القارئ، وضماناً لإنشاء نواة المكتبة في كل بيت بأرخص الأسعار.
- تخصيص صالات في كل مركز ثقافي للأطفال تشتمل على الصحف والمجلات والكتب ودوائر المعارف... إلخ.
- إقامة نوادٍ خاصة بالأطفال والناشئة في المراكز الثقافية لممارسة الأنشطة الثقافية المتنوعة.
- طباعة الحكايات الشعبية، على أن تخرج بالصور الملونة والعربية الفصيحة.
- الاهتمام بالكتب المترجمة من اللغات الأجنبية، ورفع وتيرة ما يُترجم منها إلى العربية.
- تنشيط قيام الجمعيات الثقافية المدنية ذات الطابع الثقافي ورعايتها.
- إنشاء قناة خاصة بالشؤون الثقافية بالتنسيق مع وزارة الإعلام.

وزارتا الاقتصاد والسياحة:

وتعنيان بتطبيق التشريعات والقرارات الصادرة بخصوص إلزام المحال

التجارية والمؤسسات السياحية والمحال العامة من مطاعم وفنادق ومقاهٍ وحانات ومقاصف وملاهٍ ومتنزهات... إلخ باستعمال الألفاظ العربية في التسمية.

مجمع اللغة العربية:

ويُعنى بما يلي:

- تكثيف الجهود بخصوص وضع مصطلحات الحياة العامة.
- تكثيف الجهود بخصوص وضع مصطلحات مختلف العلوم الأساسية والتطبيقية والإنسانية.
- توحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد.
- الإسهام في تيسير تعليم اللغة العربية وتعلمها مؤازرة لوزارة التربية.
- استثمار المعلوماتية في المصطلحية والمعجمية وشؤون الثقافة المختلفة تدقيقاً وطباعةً ونشراً.
- الإفادة من التراث العلمي العربي في وضع المصطلحات.
- جمع القرارات والتوصيات والمنهجيات التي أصدرتها المجامع العربية وتوثيقها وطباعتها ونشرها.
- تعزيز تحقيق التراث ونشره، والتنسيق مع الجهات المعنية بتحقيق التراث.
- تأليف كتاب مرشد يكون دليلاً يتضمن شرح المبادئ الأساسية للمنهجية الموحدة في وضع المصطلحات، على أن يوزع على الوزارات المعنية ومراكز الترجمة للاستئناس به.
- إصدار معجم شامل للمعاني بأسلوب حديث يتسق والمستجدات في مجالات العلوم والثقافة.
- إصدار معجم ألفاظ الحضارة والحياة العامة المعاصرة يكون ثلاثي اللغة.
- إصدار المواد المطبوعة ورقيًّا على أقراص لتسهيل اقتنائها.

- استكمال تحقيق تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر.

اتحاد الكتّاب العرب:

ويضطلع بدوره في مجال خدمة اللغة العربية بما يلي:

- طباعة الكتب الخاصة بالأطفال من شعر وقصص ومسرحيات... إلخ، وتوزيعها على أوسع نطاق بأسعار رمزية، على أن تكون متنوّعة، وتراعي مراحل الطفولة، ومضبوطة بالشكل، وبإخراج جيّد.
- إجراء مسابقات للأدباء الذين يكتبون للأطفال في مختلف الفنون الأدبية، وتخصيص جوائز للفائزين، وطباعة الأعمال الفائزة وتوزيعها.
- إجراء مسابقات للأطفال في مختلف الفنون الأدبية، وتخصيص جوائز للفائزين، وطباعة النتاج الفائز وتوزيعه.
- إخراج الحكايات الشعبية بالعربية الفصيحة وطباعتها ونشرها.
- التزام الفصيحة في ندوات الاتحاد وفي جميع مناشطه اللغوية: اجتماعات واحتفالات ومناسبات...

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

وتقوم بدورها في مجال:

- زيادة المحتوى الرقمي على الشابكة (الإنترنت) من حيث المواقع التعليمية والإعلامية والثقافية والمكتبات العربية والإلكترونية.
- الإسهام في تأهيل الأطر معلوماتيًّا، وتمكين الناشئة من امتلاك قيادة الحاسوب.
- الإسهام في إنجاز الكتب الإلكترونية وتوزيعها.
- العمل على تطويع الحاسوب لخدمة العربية.

٤- إجراءات عاجلة:

ثمة قضايا ملحة تتطلب إجراءات عاجلة لمعالجتها، ومن هذه الأمور التي تستدعي الإجراءات العاجلة ما يلي:

الطلب إلى رئاسة مجلس الوزراء:

١- إصدار تعميم على وزارات الدولة والمؤسسات والمديريات، وعلى المنظمات والاتحادات والنقابات والجمعيات ودور النشر والطباعة، لتخصيص مدقِّق لغوي في كل منها، يقوم بتصحيح الكتب والمراسلات الصادرة عن كل منها، حرصاً على سلامة اللغة العربية.

٢- إصدار تعميم لجميع الجهات المعنية في الدولة أن يكون من بين شروط النجاح في مسابقات التعيين للوظائف إتقان أساسيات اللغة، وأن يطبق هذا الشرط في الترقية أيضاً.

٣- تكليف الأمانة العامة لمدينة دمشق عاصمة للثقافة العربية أن يكون جميع ما يعرض في هذه المناسبة من مطويات ونشرات وإعلانات ولافتات وكتب ودوريات ومجلات ومسرحيات... إلخ مصوغاً كله بالعربية الفصيحة.

٤- تكليف الجهات المعنية التالية تنفيذ المهام الموكولة إلى كلٍّ منها على النحو الآتي:

وزارة الإعلام:

- استبعاد الكلمات العامية من الإعلانات التي تمنح المؤسسة العربية للإعلان الموافقة عليها، واعتماد الفصيحة مكانها، وإذا كانت الإعلانات تشمل على كلمات أجنبية فينبغي أن تُوضَع تحت الكلمات العربية وبخط أصغر.
- بث برامج إذاعية وتلفزية لتصويب الأغلاط اللغوية.

- تفعيل التدقيق اللغوي على المواد التي تبث إذاعيًّا وتلفزيًّا وفي الصحف.
- بث برامج إذاعية وتلفزية عن جماليات العربية، ونشر موادّ من هذا القبيل في الصحافة المكتوبة.
- الإكثار من البرامج المخصصة للأطفال بالعربية، وتطوير أساليب تقديمها.
- اعتماد المسلسلات والمسرحيات والأغاني المؤداة بلغة قريبة من الفصيحة.
- الإكثار من بث الأغاني المؤداة بالعربية الفصيحة.
- إجراء دورات تدريبية للعاملين في البرامج الإذاعية والتلفزية لتحسين أدائهم اللغوي.

وزارة الثقافة:

- التعميم على المراكز الثقافية كافة لإلقاء محاضرات حول تنمية الوعي اللغوي، وتبيان الأدوار التي تؤديها اللغة الأم في حياة الأمة.
- رفع وتيرة طباعة كتب الأطفال، والعناية بإخراجها شكلاً ومضموناً.
- تأمين وصول الكتاب إلى القارئ بأسعار رمزية من خلال المعارض التي تقيمها الوزارة أو تشارك فيها.
- رفع وتيرة الكتب المترجمة إلى العربية.

وزارة التربية:

- عقد دورات لجميع المعلمين لتدريبهم على استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة، وألا تقتصر الدورات على معلمي اللغة العربية وحدهم، انطلاقاً من أن تعليم اللغة مسؤولية جماعية، وأن استخدام اللغة السليمة من معلمي جميع المواد يسهم أيما إسهام في تحسين الواقع اللغوي للمتعلمين.

- إجراء دورات تدريبية لمربِّيات رياض الأطفال لتدريبهنّ على استخدام اللغة المبسطة في التواصل مع الأطفال.
- ضبط الكتب المؤلَّفة بالشكل، في جميع المواد الدراسية، وخاصة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، والاستمرار في عملية الضبط في المراحل التالية، على أن يضبط ما يُخشى منه اللبس.
- تفعيل المكتبات المدرسية في المراحل كافة، والعمل على تعدد مصادر المعرفة في البيئة التعليمية التعلمية.
- الإشراف الفعال على المدارس الخاصة، والارتقاء بواقع اللغة العربية فيها.
- التركيز على استخدام اللغة العربية السليمة والشائقة في البرامج التعليمية التلفزية، وتلك الموجهة إلى الأطفال.
- الإكثار من حفظ النصوص من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والشعر القديم والخطب البليغة.
- تطوير أساليب الامتحانات، وتخصيص حيّز من الدرجات للامتحانات الشفوية.
- إجراء بحوث علمية لدراسة مشكلات تعليم العربية وتعلمها في مراحل التعليم.
- التزام المعلمين باستخدام الفصيحة، وإسباغ ثوب الفصيحة على كلامهم بالعامية.
- إعادة النظر في محتويات المناهج لتغدو وظيفية، ولغتها نابضة بالحياة.

وزارة التعليم العالي:

- جعل مقرر اللغة العربية متطلباً جامعيًّا في الجامعات الرسمية والخاصة، في مختلف التخصصات.

- تخصيص حيّز من أساليب تقويم الدارسين للامتحانات الشفوية، وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية لقياس الأداء اللغوي.
- التزام أعضاء الهيئات التدريسية في الجامعات والمعاهد باستخدام العربية الفصيحة في دروسهم كافة، في منأى عن استخدام العامية في الشرح، وتدريب طلابهم على استعمال العربية في أسئلتهم وأجوبتهم.
- تطوير المناهج بصورة مستمرة مواكبة لروح العصر، والحرص على استخدام اللغة العربية السليمة فيها.
- توحيد المصطلحات المستخدمة في مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع مجمع اللغة العربية.

مجمع اللغة العربية:

- إنجاز وضع مصطلحات الحياة العامة.
- تصحيح الأغلاط الشائعة في لغة الصحافة والإعلام والإعلانات.
- متابعة تحقيق كتب التراث.

وزارة الأوقاف:

- رفع المستوى اللغوي لخطباء المساجد والكنائس، وإجراء دورات تدريبية للارتقاء بالمستوى اللغوي للخطباء، وعدم استخدام العامية في الخطب بحجة النزول إلى مستوى الجمهور.
- التركيز في جانب من الخطب والمواعظ على تنمية الوعي اللغوي، وتبيان دور اللغة الأم في بناء الشخصية المتكاملة، وفهم لغة العقيدة ووحدة الأمة، ودورها في فهم الكون والنفس والمجتمع والتاريخ، وتحقيق الأمن القومي، والحفاظ على الشخصية الوطنية من الذوبان، وعلى الثقافة القومية من الاستلاب.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

- تعميم الخطة الوطنية لتمكين اللغة العربية على الجمعيات الثقافية والمؤسسات غير الحكومية والدور التابعة للوزارة بغية إسهامها، إلى جانب الجهات الرسمية، في تحقيق الأهداف المرسومة للخطة.
- تكليف محاضرين يحاضرون في مجال بث الوعي اللغوي.
- مؤازرة أعضاء لجنة التمكين في متابعة تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالموضوع.

اتحاد الكتَّاب العرب:

- عدم طباعة أي كتاب لم تكن لغته العربية على مستوى راقٍ وخالية من الخطأ.
- زيادة نسبة طباعة الكتب المخصصة للأطفال بالعربية الفصيحة.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

- إجراء دورات تدريبية للأطر العاملة في الوزارات المعنية ومؤسساتها لتمكينها من حيازة الشهادة الدولية لقيادة الحاسوب، وتوظيف ذلك في بعض جوانبه في المجالات اللغوية: المعاجم، الصرف، الاشتقاق، النحو، الدلالة... إلخ.
- زيادة المحتوى الرقمي على الشابكة.

ثالثاً – من إنجازات الخطة في خدمة العربية:

تابعت لجنة التمكين للغة العربية تنفيذ الخطة التي وضعتها مع الجهات المعنية، وهي وإن لم تكن قد حققت نتيجة متابعتها جميع ما كانت تطمح إلى تحقيقه فإنها أنجزت عدة أمور، مع أن الطريق طويل وشاق. وفيما يلي بعض الإنجازات التي تحققت بناءً على المتابعة الحثيثة مع الجهات المعنية:

رئاسة مجلس الوزراء:

- التعميم على الوزارات لتشكيل لجنة للمصطلحات في كل وزارة تعمل على جمع المصطلحات الأجنبية المستخدمة في كل قطاع، ورفعها إلى مجمع اللغة العربية لأنه المرجعية العليا في شؤون اللغة العربية، لوضع البديل العربي المقابل لها، وتعميمها على الجهات المعنية.
- التعميم على وزارات الدولة ومؤسساتها لجعل النجاح في اللغة العربية شرطاً في شروط إعلان المسابقات التي تجريها الدولة.
- التعميم على الوزارات والمؤسسات الحكومية لاستخدام اللغة العربية في إدارة الجلسات والاجتماعات والمناقشات التي تجري فيها.
- التعميم على وزارات الدولة ومؤسساتها لتعيين مدقق لغوي في كل منها حفاظاً على السلامة اللغوية.

وزارة الإعلام:

- موافاة مجمع اللغة العربية بقائمة المصطلحات الأجنبية في مجال الإعلام ليقوم المجمع بوضع البديل العربي المقابل لها.
- الإسهام في التوعية اللغوية عبر برامجها الإذاعية والتلفزية والصحفية في المقالات أو في شرح معاني بعض الأسماء، أو في تصحيح الأخطاء الشائعة... إلخ.
- إجراء دورات تدريبية للمذيعين والمذيعات والمخرجين والمخرجات والمحررين... إلخ في المجالات اللغوية.
- إجراء مسابقات لغوية، وتكريم الفائزين فيها.
- عقد ندوات إذاعية وتلفزية بمناسبة الاحتفالات بيوم اللغة الأم واليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة العربية.
- التزام بعض المجلات باستعمال العربية الفصيحة في موادها

المنشورة بعد أن كانت زاخرة بالأخطاء، وذلك بناء على الكتب التي وجهتها إليها لجنة التمكين للغة العربية.

- تنقية لغة شريط الأخبار والبرامج المترجمة من الأخطاء اللغوية الواردة فيها.
- تفعيل التدقيق اللغوي في البرامج الإعلامية.
- الإكثار من الأغاني والأناشيد المؤداة بالفصيحة.
- تفعيل عمل الرقابة بوزارة الإعلام، ليشمل عملها سلامة اللغة، إلى جانب سلامة المضمون الفكري في المواد المقدمة.
- الاهتمام بالبرامج الموجهة إلى الأطفال، والحرص على أن يكون الحوار فيها بالعربية السهلة والميسرة.
- بث نشرات تلفزية إعلانية تدعو أصحاب المحالّ التجارية إلى مراجعة مديريات التجارة الداخلية بخصوص وضع التسميات العربية مكان الأجنبية.

وزارة التربية:

- إجراء دورات تدريبية للمعلمين كافة لاستخدام العربية السهلة والميسرة في العملية التعليمية التعلمية.
- التعميم على جميع المعلمين لاستخدام العربية السليمة في دروسهم ومناقشاتهم.
- تعديل لائحة تقويم أداء المعلمين والمدرِّسين، والنص فيها على مدى استخدام المعلم والمدرِّس للعربية الفصيحة في دروسه، وأخذ ذلك بالحسبان في الترقية الوظيفية، إضافة إلى اهتمامه بالمناشط اللغوية اللاصفِّية.

- إجراء دورات تدريبية لمربيات الأطفال لتدريبهنّ على استخدام العربية السهلة في التعامل مع الأطفال، وإسباغ ثوب الفصيحة على العامية.
- ضبط الكتب المؤلَّفة بالشكل في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، وضبط ما يُخشى منه اللبس في بقية المراحل.
- إعادة الامتحانات الشفهية إلى أساليب تقويم الأداء في اللغة العربية، وعدم الاكتفاء بالامتحانات التحريرية.
- تفعيل المكتبات المدرسية، ورفدها بأحدث الكتب والمطويات والنشرات والأشرطة... إلخ.
- التنسيق بين وزارتي التربية والتعليم العالي في مجال وضع المناهج في كلية التربية، وفي مجال تأليف الكتب المدرسية بوزارة التربية.
- تفعيل المناشط اللغوية اللاصفِّية: «مجلة المدرسة، مجلة الحائط، الإذاعة المدرسية، المسرح، المقابلات، المناظرات... إلخ».
- إقامة الاحتفالات وإلقاء الكلمات في المناسبات الاحتفالية الوطنية والاحتفالات بيوم اللغة الأم واليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة العربية.
- إجراء دورات تدريبية للموجهين الاختصاصيين كافة، وتخصيص حيّز منها للغة.
- إجراء دورات تدريبية لأمناء المكتبات المدرسية، وتخصيص حيّز منها للغة.
- إجراء مسابقات في المدرسة الواحدة، وبين المدارس في المحافظة الواحدة، وبين المحافظات، وعلى مستوى القطر، وتكريم الفائزين على المستوى الوطني.

- استثمار مجالس أولياء الأمور في جانب منها للتوعية اللغوية.
- إجراء دورات تدريبية للمعلمين كافة لاستخدام علامات الترقيم في الكتابة.
- تخصيص حيّز في القناة التربوية الفضائية للتوعية اللغوية.
- اعتماد الأحرف العربية بدلاً من اللاتينية في رموز مادة الرياضيات في المرحلة الثانوية.
- تلحين الأناشيد المصوغة بالفصيحة في الرياض ومرحلة التعليم الأساسي.
- إقامة معارض في المدارس تشتمل على لوحات تتضمن عبارات تُشيد باللغة العربية ونماذج من الخط العربي وبعض إبداعات الطلاب والمعلمين.
- تكوين لجنة في كل مدرسة للعناية بالمناشط اللغوية اللاصفِّية تتكون من مديري المدارس ومعلمي العربية ومدرسيها والمشاركين في هذه الأنشطة من المدرسين.
- تخصيص حيّز في مجلة المدرسة ومجلة الحائط والإذاعة المدرسية للفوائد اللغوية، وعرض نماذج من لغتنا الجميلة.
- إجراء حوارات في القناة التربوية الفضائية مع أعلام خدموا اللغة العربية، وتسليط الأضواء على أمهات الكتب في اللغة العربية تعريفاً بها، والدعوة إلى قراءتها.
- إحداث مكتبات في الصفوف.
- الاهتمام بتعليم الخط، وإجراء دورات تدريبية لاكتساب هذه المهارة.
- الاهتمام بحفظ النصوص الأدبية في مراحل التعليم بعد أن تبين أن

ثمة إهمالاً للحفظ، ووضع معايير واضحة لعملية الحفظ وتعميمها على المدارس.

- تفعيل التعليم التفاعلي، وتوظيف التقانة في خدمة اللغة العربية.
- إقامة معارض في المدارس لعرض إنتاجات الطلبة اللغوية في الفنون الأدبية.
- إيلاء التدريب المستمر على الكشف في المعجم عناية واهتماماً.
- تنقية اللافتات والإعلانات في المدارس من الأخطاء اللغوية.
- توفير المعجم المدرسي، وإعادة طباعته سدًّا لحاجات المؤسسات التربوية إليه.
- إيلاء المطالعة الحرة الأهميةَ في العملية التربوية بعد أن تبين العزوف عنها.
- إجراء دورات تدريبية للمعلمين والمدرسين لصوغ الاختبارات الموضوعية لقياس أداء الطلبة.
- وضع فائدة لغوية إلى جانب الحكمة اليومية في صفوف المدارس.
- التعميم على المدارس لإيلاء القراءة الجهرية الأهمية في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؛ لأهميتها في الكشف عن الأخطاء ودورها في التمكين للأداء اللغوي.
- مسرحة المناهج؛ للدور الكبير للمسرح في التمكين للغة العربية.
- وضع نماذج من دروس نموذجية تصميماً وتنفيذاً وتقويماً في مجلة المعلم العربي التي تصدرها وزارة التربية كي يستأنس بها المعلمون في مجالات عملهم.
- التعميم على المدارس لإيلاء استخدام التقانة ووسائلها في العملية التربوية.

- التعميم على المدارس لأن تتضمن مجلة المدرسة والمجلة الحائطية نبذة عن سيرة أعلام خدموا اللغة العربية، والتعريف بآثارهم.

وزارة التعليم العالي:

- التعميم على الجامعات والمعاهد كافة لاستخدام العربية الفصيحة في المحاضرات والمناقشات والحكم على رسائل الدراسات العليا في الماجستير والدكتوراه، والتشدد في محاسبة الطلاب على أخطائهم اللغوية.
- إلزام الجامعات الخاصة بالتدريس بالعربية الفصيحة في جميع المقررات الجامعية ما عدا مقررين اثنين يدرَّسان باللغة الأجنبية.
- الإبقاء على تدريس مقرر اللغة العربية لغير المختصين على أنه مطلب جامعي، على أن يكون محتواه وظيفيًّا في ضوء طبيعة الكليات الجامعية.
- إقامة دورات لأعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات لتقويتهم باستخدام مهارات التواصل اللغوي على غرار الدورات التي تقام لهم باللغة الأجنبية في مركز تعليم اللغة الإنجليزية.
- إعادة النظر في مناهج كلية التربية محتوى وأدلة للمعلمين بالتنسيق مع وزارة التربية.
- تفعيل الترجمة الآلية، وإعداد الأطر المتخصصة في ميدانها.
- التركيز على اللسانيات التطبيقية في كليات الآداب والعلوم الإنسانية وتوظيفها في خدمة اللغة العربية الفصيحة.
- تفعيل حلقات البحث لتؤدي الأهداف المرسومة لها من حيث تعويد الطالب البحثَ والتلخيص والعرض والمناقشة باللغة العربية السليمة في كليات الآداب والعلوم الإنسانية.

- تكثيف الجهود في عملية التدقيق اللغوي للكتب الجامعية، وتبسيط اللغة في الكتب المترجمة.
- تشكيل لجنة في وزارة التعليم العالي بإشراف لجنة التمكين للغة العربية في الوزارة مهمتها إنجاز اختبار معياري في اللغة العربية على غرار (توفل) الإنجليزي.
- إقامة احتفالات في الكليات الجامعية بمناسبة يوم اللغة الأم واليوم العالمي للغة العربية ويوم اللغة العربية.
- التعميم على أعضاء الهيئة التدريسية لأن تكون مناقشات الحكم على رسائل الماجستير والدكتوراه بالعربية السليمة، والحؤول دون وضع الرسائل في المكتبات الجامعية إن لم تكن مدققة لغويًّا.
- الإعلان عن مسابقة لأفضل كتاب مؤلَّف أو مترجم في الميادين العلمية باللغة العربية، وتكريم المؤلِّفين والمترجمين.
- تشكيل لجنة للتمكين للغة العربية في كل جامعة، وفي كل كلية، في الجامعات الرسمية والخاصة.
- التنسيق بين وزارة التعليم العالي والجمعية العلمية السورية للمعلوماتية والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر لوضع آلية لاختيار أمهات الكتب العلمية للترجمة إلى العربية.
- الإفادة من مشروع معجم اللغة العربية التفاعلي الذي أُنْجِز بالتعاون بين المعهد العالي للعلوم التطبيقية والتكنولوجيا بدمشق ومدينة الملك عبد العزيز بالسعودية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
- إعادة الاختبارات الشفوية إلى تقويم الأداء اللغوي، وعدم الاقتصار على الامتحانات التحريرية.

- توجيه طلبة الهندسة المعلوماتية والهندسة الكهربائية نحو توظيف بعض مشروعاتهم البحثية في البرمجيات التطبيقية للغة العربية.
- التشدد في تطبيق شروط تعيين المعيدين وتأصيل المدرسين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية التي تنص على النجاح في اللغة العربية والتمكُّن منها.
- التعميم على الجامعات الرسمية والخاصة لتشكيل لجنة للتدقيق اللغوي لكل ما يصدر عنها من مراسلات وبلاغات داخلية وكتب صادرة قبل نشرها ووضعها في لوحة الإعلانات.
- تنفيذ مشروع «بنك اللغة العربية» على الموقع الإلكتروني يتضمن عناوين كتب وموضوعات ومقالات وبحوثاً في اللغة العربية وتراجم أعلام، وفوائد نحوية وبلاغية ومختارات شعرية جميلة.
- اعتماد الترجمة في ترقية أعضاء الهيئة التدريسية بعد أن كانت غير معتمدة من قبلُ.
- توصيف المقررات المعتمدة في الجامعات الرسمية والخاصة.
- التعميم على مدرِّسي اللغة العربية لغير المختصين لتحرّي الدقة في وضع أسئلتهم بحيث تكون خالية من الأخطاء اللغوية أولاً، وأن تركِّز على الجوانب التطبيقية لا الحفظية فقط ثانياً، وأن تكون ملائمة للشريحة المستهدفة من الطلبة ثالثاً.
- وضع ثبت في نهاية الكتب المؤلَّفة للمصطلحات الأجنبية، ووضع المقابل العربي لها.
- تعريب رسائل الماجستير والدكتوراه للمعيدين الموفدين، وجعل ذلك شرطاً للتعين والتأصيل.

وزارة الثقافة:

- إقامة نوادٍ خاصة بالأطفال والناشئة في المراكز الثقافية لممارسة الأنشطة الثقافية المتنوعة.
- إصدار سلسلة من الكتب الرامية إلى التمكين للغة العربية وعنوانُها التمكينُ للغة العربية.
- طباعة كتب ودواوين شعرية مضبوطة بالشكل.
- تشكيل جمعيات أصدقاء اللغة العربية في المراكز الثقافية في المحافظات، وفي النوادي الاجتماعية والجمعيات الأهلية.
- جمع المحاضرات التي أُلقيت في المراكز الثقافية، واختيار بعضها لتعميمه على المراكز.
- تفعيل مكتبات الأطفال في المراكز الثقافية، وإغناؤها بإصدارات جديدة.
- الاقتصار في عرض المسرحيات التي تشارك الوزارة في إرسالها إلى الخارج على اللغة العربية الفصيحة.
- إقامة الاحتفالات بأيام اللغة العربية (اليوم العالمي للغة العربية، يوم اللغة الأم، يوم اللغة العربية).
- تفعيل التدقيق اللغوي في إصدارات الوزارة من الكتب والمجلات بعد أن تبين وجود أخطاء لغوية فيها.
- تكريم عدد من الأدباء ورجالات الفكر الذين خدموا اللغة العربية بمناسبة الاحتفالات باللغة العربية.
- التعميم على مديريات الثقافة في المحافظات لعدم إعطاء أي موافقة لأصحاب محالّ الفيديو إن لم تكن التسمية للمحل بالعربية.
- رفع نسبة ما تصدره الوزارة من كتب الأطفال.
- إلقاء محاضرات في التوعية اللغوية في المراكز الثقافية.

- إحداث جائزتين في مجال الأدب والفنون.
- إقامة دورات تدريبية حول أسلوب المخاطبات للعاملين في الوزارة والمديريات التابعة لها.
- توجيه الإعلانات وكتابة اللافتات في بعض المعارض الفنية التشكيلية باللغة العربية، وعدم الاقتصار في كتابتها على الإنجليزية.
- إطلاق مشروع (دار القراءة) وأنْ تقوم الهيئة العامة السورية للكتاب بتنفيذه.

وزارة الأوقاف:

- عدم تعيين أي خطيب ديني إلا إذا اجتاز امتحاناً أثبت فيه نجاحه في اللغة العربية.
- إقامة دورات لبعض خطباء المساجد؛ لتقويتهم في الأداء اللغوي.
- إيلاء الاختبارات الشفوية بالعربية الفصيحة الأهمية في تقويم أداء الطلبة.
- إقامة دورات في محو الأمية في المساجد.
- التركيز في الدورات التدريبية التي تجريها الوزارة على لغة الحياة والجوانب التطبيقية العملية تنفيذاً لبنود خطة العمل الوطنية للغة العربية.
- إغناء المكتبات في المدارس الثانوية الشرعية والمعاهد بالكتب المعاصرة والحديثة، وعدم الاقتصار على كتب التراث.
- بث برامج تلفزية في قناة نور الشام تتحدث عن أعلام خدموا اللغة العربية، وبرامج في مجال التوعية اللغوية.
- تنقية المكتبات في المساجد والمدارس والمعاهد من الكتب الرامية إلى إثارة النعرات الطائفية والمذهبية والتكفيرية التي تشوه حقيقة الرسالة الإسلامية.

- المشاركة في الاحتفالات التي تقام للغة العربية، والتعميم على المدارس والمعاهد لإقامة ندوات بهذه المناسبة (اليوم العالمي للغة العربية، يوم اللغة الأم، يوم اللغة العربية).
- إجراء مسابقات في المدارس الشرعية والمعاهد في حفظ الشعر، وتكريم الفائزين فيها.
- التعميم على خطباء المساجد لعدم استخدام العامية في خطبهم ومحاضراتهم ودروسهم.
- طباعة كتب تناولت خصائص اللغة العربية وسماتها.
- تكريم كوكبة ممن خدموا اللغة العربية.

وزارة الإدارة المحلية:

- تشكيل لجان فرعية للتمكين للغة العربية في كل محافظة من محافظات الدولة برئاسة المحافظ.
- عقد اجتماعات دورية في الوزارة، يحضرها رؤساء لجان التمكين في المحافظات، وتكون برئاسة معاون الوزير، وبحضور رئيس اللجنة العليا للتمكين، للتباحث في سير عمل لجان التمكين الفرعية، والوقوف على الصعوبات، والمقترحات لتذليلها.
- تشكيل لجان في كل محافظة لمسح الشوارع، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإبلاغ أصحاب المحال التجارية والعامة كافة من مطاعم وفنادق ومقاهٍ وملاهٍ وحانات ومقاصف ومتنزهات بوجوب استعمال التسميات العربية، ووضع الكلمات الأجنبية بحروف أصغر تحت الكلمات العربية في حال وجودها، وذلك بالتنسيق مع وزارة السياحة والمؤسسة العربية للإعلان.

- متابعة رؤساء مجالس المدن في كل محافظة للوقوف على ما تم بخصوص مسح المحالّ التجارية واللافتات في الشوارع، ووضع البديل العربي للكلمات الأجنبية فيها.
- التعميم على لجان التمكين الفرعية في المحافظات لإجراء دورات تدريبية للعاملين في الدواوين لتدريبهم على أساليب التراسل والتمكين من أساسيات اللغة العربية.
- التعميم على المحافظين لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق أصحاب المحالِّ التجارية الذين أُنْذِروا لوضع التسمية العربية مكان الأجنبية على واجهات محالهم، بعد أن انتهت مدة إنذاراتهم.
- تعميم التجارب الرائدة في التمكين للغة العربية، الواردة من إحدى المحافظات على سائر المحافظات الأخرى للاستئناس بها والحذو حذوها.
- التعميم على مديري الخدمات الفنية في المحافظات لتدقيق الشاخصات الطرقية والسياحية وتنقيتها من الأخطاء اللغوية.
- التعميم على لجان التمكين الفرعية في المحافظات لتشكيل لجان تطوعية لمراقبة الأخطاء في اللافتات والإعلانات، وعلى واجهات المحال والسعي إلى تلافيها.
- التعميم على لجان التمكين الفرعية في المحافظات للحرص على السلامة اللغوية في محاضر اجتماعاتها التي ترفعها إلى اللجنة العليا للتمكين بعد أن تبين أن ثمة أخطاءً لغوية فيها.
- التعميم على لجان التمكين الفرعية في المحافظات لعرض لافتات في ساحات المحافظة تتضمن شعراً أو نثراً أو أقوالاً لمستشرقين تشيد باللغة العربية، في المناسبات الاحتفالية للغة العربية.

- التعميم على لجان التمكين الفرعية في المحافظات لإقامة احتفال برعاية المحافظ لتكريم من كان لهم دور بارز ومميّز في خدمة العربية في المحافظة، وتقديم هدايا رمزية لهم، يعود تقديرها للسيّد المحافظ في ضوء مقترحات لجنة التمكين الفرعية في المحافظة.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل:

- تعميم خطة العمل الوطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها على الجمعيات الثقافية والدور التابعة لها، وتكليف محاضرين يحاضرون في مجال بث الوعي اللغوي.
- التنسيق مع وزارة الثقافة في الإشراف على المناشط الثقافية التي تقوم بها الجمعيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.
- تخصيص حيّز في النوادي والجمعيات التابعة للوزارة لقراءة الأطفال، وتزويد هذه النوادي والجمعيات بمستلزمات ذلك من كتب ملائمة، إضافة إلى تسهيل منح تراخيص لنوادي القرَّاء.
- تفعيل التدقيق اللغوي للكتب الصادرة عن الوزارة.
- تعديل المادة الثالثة من مشروع قانون الجمعيات الأهلية الذي أعدته الوزارة إذ أضيف إليها:
- التوعية بالدور الوطني والقومي للغة الأم (العربية الفصيحة) في الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للأمة.
- الإسهام في التمكين للغة العربية والحفاظ عليها والارتقاء بها عبر المناشط والفعاليات الثقافية التي تؤديها الجمعيات والنوادي.

وزارة الاتصالات والتقانة:

- إصدار طابع بريدي تذكاري يتضمن بعض حروف اللغة العربية يتوسطها حرف الضاد، وذلك بمناسبة الاحتفالات بيوم اللغة العربية.

- التعميم على مواقع التواصل الاجتماعي للحدّ من ظاهرة العربيزي التي تُستَبْدَلُ فيها الأرقام والحروف اللاتينية ببعض الحروف العربية إذ يرمز إلى الهمزة بـ ٢ والحاء بـ ٧ والعين بـ ٣... إلخ، وذكر المختصرات المنتشرة مثل SA اختصار لعبارة: إن شاء الله وMSA اختصار لعبارة: ما شاء الله.
- إصدار طوابع بريدية بأسماء رؤساء مجمع اللغة العربية منذ تأسيسه حتى الوقت الحاضر مع صورهم.

وزارات التجارة والاقتصاد والصناعة والسياحة:

- التزام غرف الصناعة والتجارة بكتاب اللجنة العليا للتمكين للغة العربية أن تكون المراسلات باللغة العربية في داخل القطر وباللغتين العربية والأجنبية إذا كانت موجهة إلى الخارج.
- تخصيص مكتبات في الشركات والمصانع لمساعدة العاملين فيها على زيادة ثقافتهم، وتسهيل عملية إعارة الكتب لهم تشجيعاً لهم وتحبيباً لهم في المطالعة الحرة.
- التعميم على غرف الصناعة لحثّ مصانع الألبسة على تجنب استعمال الكلمات الأجنبية على المنتوجات، ووضع الكلمات العربية عليها، ووضع الكلمات العربية على الأكياس الموزعة على المحال التجارية أيضاً.
- التزام وزارة الاقتصاد بعدم إعطاء تراخيص للمحال التي تستخدم الأسماء الأجنبية، إلا إذا كانت المؤسسة فرعاً لمؤسسة عالمية ويبرز صاحبها ما يثبت أنه وكيل لها، فتعطى الموافقة باللغتين العربية والأجنبية على أن تكون العربية أولاً.

- تعميم وزارة السياحة على المطاعم والمتنزهات والمؤسسات الخدمية لوضع لوائح الطعام باللغتين العربية والأجنبية.
- تعميم وزارة الاقتصاد على مديريات الاقتصاد والتجارة الداخلية في المحافظات لمتابعة أصحاب المحال التجارية الذين مازالوا يستخدمون التسميات الأجنبية، وعدم إعطاء أي ترخيص جديد إن لم يتقيد صاحبه بالتسمية العربية.
- تعميم وزارتي الاقتصاد والسياحة على مجالس المدن لاتخاذ الإجراءات المعنية في مجال التسمية العربية للمنشآت التجارية والسياحية بعد أن تبين أن بعض مجالس المدن لا تلتزم بالأنظمة المرعية.

وزارات النقل والداخلية والعدل والدفاع:

- تعميم وزارة النقل على مديرياتها لأن يكون ما يكتب على الشاخصات واللوحات والإعلانات الطرقية، وما يكتب على السيارات بلغة عربية سليمة، والحؤول دون استخدام العاميات على المركبات.
- تعميم وزارة الداخلية لإزالة العبارات المكتوبة على المركبات بالعامية أو بالفصيحة الزاخرة بالأخطاء اللغوية.
- تزويد مكتبات السجون في وزارة الداخلية بالكتب الثقافية المتنوعة تشجيعاً للسجناء على زيادة ثقافتهم، ومواصلة بعضهم دراسته للحصول على الشهادة الثانوية والجامعية.
- السعي إلى تخفيض مدة السجن عن السجناء الذين يخضعون لدورات محو الأمية، أو يحصلون على شهادات دراسية، تشجيعاً لهم على تحسين مستواهم الثقافي، وتعزيزاً لدمجهم في المجتمع بعد انقضاء مدة سجنهم.

- تعميم وزارة الداخلية على دوائر السجلات المدنية بخصوص التقيد بتسمية الولادات بأسماء عربية بعد أن تبين أن ثمة أهالي يقبلون على التسميات الأجنبية لأبنائهم.

اتحاد الكتَّاب العرب:

- زيادة الاهتمام بالكتب الموجهة إلى الأطفال مضموناً وإخراجاً.
- زيادة المحاضرات المتعلقة بالتوعية اللغوية في فروع الاتحاد.
- تكريم كوكبة من الكتَّاب الذين خدموا اللغة العربية بمناسبات الاحتفال باللغة العربية.
- الإعلان عن مسابقات لكتَّاب أدب الأطفال، وتخصيص جوائز لأحسن كتاب أُلّف للأطفال.
- تزويد المدارس بنسخ من الكتب الموجهة إلى الأطفال التي أصدرها الاتحاد.
- طباعة كتب تناولت مزايا اللغة العربية وخصائصها.
- إجراء مسابقة للأطفال في مختلف الفنون الأدبية، وتخصيص جوائز للفائزين.
- تفعيل آلية التدقيق اللغوي في كل ما ينشره الاتحاد.

مجمع اللغة العربية بدمشق:

- متابعة تحقيق بعض المخطوطات التراثية، وطباعتها.
- طباعة الكتب المؤلَّفة والمعاجم المتخصصة.
- متابعة إصدار مجلته الفصلية المحكمة.
- البت في الطلبات المرفوعة إليه بخصوص وضع البديل العربي للتسميات الأجنبية.

- إصدار كرَّاس بقواعد الإملاء وآخر بالأخطاء الشائعة.
- وضع قانون لحماية اللغة العربية، وقد رُفِع إلى الجهات العليا لاستكمال إصداره.
- إقامة ندوات للاحتفال باللغة العربية في مناسباتها.
- إلقاء محاضرات تتناول بعض القضايا اللغوية.
- دراسة المصطلحات الواردة إليه من بعض الجهات في الدولة ووضع البديل العربي لها.
- دراسة بعض الأخطاء الشائعة، وإصدار القرارات اللازمة بشأنها.

الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية:

- العمل على زيادة المحتوى الرقمي بالعربية.
- تخصيص جوائز للعاملين على زيادة المحتوى الرقمي بالعربية على الشابكة (الإنترنت)، وقد أعلنت جائزة الكندي لأحسن موقع وأفضل بحث.

النقابات والمنظمات والجمعيات الأهلية:

- الإسهام في التوعية اللغوية.
- إجراء مسابقات لغوية، وتكريم الفائزين فيها.
- تكريم كوكبة من الذين خدموا العربية.

رابعا – من إنجازات الخطة على الصعيد العربي:

لم تكتفِ اللجنة العليا للتمكين للغة العربية بخدمة اللغة العربية داخليًّا في قطاعات المجتمع، وإنما أسهمت في خدمة العربية على الصعيد العربي القومي، ومن هذه الإسهامات:

١- الإسهام في وضع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»:

وهو المشروع الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في دمشق عام ٢٠٠٨، ولقي الموافقة، وكان تقديم الشكر لسورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع.

ويهدف المشروع إلى الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم (العربية الفصيحة)، والاهتمام بهذه اللغة على أنها وعاء للمعرفة، وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية استناداً إلى دور اللغة الأمة في هذه المجالات.

ويتضمن المشروع وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها من خلال برامج وطنية وقومية، ووضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية، ذات الأولوية في التوجه نحو مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة في مجالات تحديث مناهج تعليم اللغة العربية، واستخدام التقانة، واعتماد مبدأ التعلم الذاتي، والعناية بمدرِّسي العربية، وتعريب العلوم والتقانات، وتوطينها لدى القوى العاملة العربية في جميع القطاعات، تعليماً وتأليفاً وترجمة، مع الاهتمام باللغات الأجنبية اهتماماً كبيراً، وفصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها، إذ لم يرَ التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها. ومن الشواهد على ذلك أن كوريا تحتل المرتبة السابعة والعشرين في تقرير التنمية البشرية وتدرّس بلغتها الأم، وأن الباكستان دولة صناعية نووية بنت نهضتها بلغتها الوطنية، وكذلك الأمر في فنلندة التي تحتل المراتب الأولى في سلم التنمية البشرية.

ومن بنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة تعزيزُ استعمال اللغة العربية في الإعلام والإعلانات، ووضع برامج لتعزيز

البحث والتطوير، وزيادة عدد المؤسسات العاملة في مجال بحوث اللغة العربية، وإصدار تشريعات وطنية لحماية اللغة العربية، وترقية استخدامها، وتطوير استعمالاتها في الإعلام والإعلان، وفي المواقع العربية على الشابكة (الإنترنت)، وزيادة المحتوى الرقمي العربي، ووضع برامج للتوعية اللغوية، وتأكيد استعمال اللغة العربية رسميًّا في المحافل الإقليمية والدولية، والنشاطات العلمية والثقافية كالمؤتمرات والندوات.

ولقد أنجزت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عدداً من الفعَّاليّات والأنشطة المتعلقة بالمشروع، وأُنجِز بعضها بإشراف من رئيس اللجنة العليا للتمكين للغة العربية في سورية. ومن هذه المشروعات المنجزة بإشرافه:

- مناهج اللغة العربية في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
- وضع مصفوفة للكفايات اللغوية في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.
- الخطة العامة لتعريب التعليم.
- المحتوى الرقمي للغة العربية على الشابكة (الإنترنت).
- مسببات تدني مستوى الأداء في اللغة العربية.
- إنجاز كتب اللغة العربية وأدلتها في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

٢- عقد اجتماع مائدة مستديرة لرؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي:

قامت اللجنة العليا للتمكين للغة العربية بدعوة رؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في الوطن العربي إلى اجتماع عُقد في دمشق يومي ٢٩ و٣٠ أيلول (سبتمبر) عام ٢٠١٠ برعاية السيّدة نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية الدكتورة نجاح العطار، وحضر الاجتماع رؤساء جمعيات حماية اللغة العربية في كل من المغرب ومصر والجزائر والسودان والإمارات ولبنان، وكان

الغرض من الاجتماع البحث في تجارب حماية اللغة العربية والدفاع عنها والتمكين لها وتبادل الخبرات، وقد صدر بيان في نهاية الاجتماع أُطْلِق عليه «إعلان دمشق لرؤساء الجمعيات الأهلية للدفاع عن اللغة العربية في الوطن العربي ولجنة التمكين للغة العربية»، واشتمل الإعلان على بيان المخاطر التي تواجه اللغة العربية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وأشار إلى أن مسؤولية الحفاظ على اللغة العربية تتطلب إصدار قوانين وتشريعات ترمي إلى حماية اللغة وتعزيز سيرورتها وانتشارها في جميع مجالات الحياة، وأبان البيان أن التجربة السورية في التعليم باللغة الأم في جميع مراحل التعليم أثبتت نجاعتها وتميزها على مدى قرن كامل، وتُعد أنموذجاً رائداً في الحفاظ على الهوية العربية.

ودعا المشاركون في الاجتماع إلى تعميم السياسة اللغوية السورية في التعليم باللغة الأم، والتجربة السورية في التمكين للغة العربية، على الأقطار العربية، وتعميم التجربة السودانية التي قطعت أشواطاً في مجال التعريب العالي؛ للاستئناس بهذه التجارب، وقدروا عالياً مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة الذي تقدمت به سورية إلى مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في دمشق عام ٢٠٠٨م، واعتمده المؤتمر شاكراً لسورية مبادرتها لإطلاق هذا المشروع الرائد، وأكدوا ضرورة التعاون الوثيق مع مجامع اللغة العربية في الوطن العربي، والعمل على تنفيذ قراراتها وتوصياتها المتعلقة بالشؤون اللغوية والدفاع عن العربية، كما أكدوا ضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية الرسمية، ودعوا إلى ضرورة إنشاء جمعيات أهلية ومدنية لحماية اللغة العربية في سائر أقطار الوطن العربي، وضرورة التوجه إلى الشباب عماد المستقبل العربي، والعمل على الحوار معهم، ودعوا أخيراً إلى

تعاون أوثق بين المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والجمعيات الأهلية المعنية باللغة العربية.

تلك هي إشارات لما قامت به اللجنة العليا للتمكين للغة العربية على الصعيدين المحلي والعربي. ويجيء هنا السؤال: هل حققت اللجنة الأهداف المرسومة لها في متابعة تنفيذ بنود خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها؟

الواقع لقد قطعت اللجنة خطوات في مجالات عملها، وما تزال أمامها خطوات، مع الأخذ بالحسبان أن التمكين للغة إنما هو مسؤولية الجميع، مسؤولية أبناء الأمة كافة ما دامت اللغة العربية هي لغتهم الأم. وجميل جدًّا أن يكون الأبناء بررة بأمهاتهم وأوفياء لهن، إذ لا شيء أمرّ من العقوق! والجنة تحت أقدام الأمهات.

* * *